الجدول السابق الذي يقدم لنا ارقاما اجمالية لمجموعة من السلع لا تعطي فكرة دقيقة عن واردات قطاع غزة كالفكرة التي تقدمها الارقام التفصيلية ذات الدلالة ، والتي تضيع في ثنايا الارقام الاجمالية ، وخصوصا الدلالات الاجتماعية لبعض الواردات . وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، التزايد الذي طرأ على واردات القطاع من الملابس والاقمشة ، اذ ارتفع من ٤٧٠ الف جنيه عام ١٩٥٩ الى ١ر٧٥٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ، اي انه قد تضاعف ٣ر٧٢ مرة . وهو امر بالغ الدلالة ، ويظهر مدى توفر الملبس لمواطن القطاع . ولكن هذه الدلالة الاجتماعية تنقلب الى عكسها عندما نطلع على مكونات المبلغ المذكور ، والذي هو حاصل جمع رقمين احدهما يمثل واردات القطاع من الملابس المستعملة والثاني واردات القطاع من الملابس الفخمة (حرير وصوف) . وجه الشبه الوحيد بين النوعين المشار اليهما من الملابس هو « الاسم » فقط ، بينما يشكلان ظاهرتين اجتماعيتين متناقضتين تمام التناقض . ومن هنا فان اعتمادنا الرئيسي في تحليل اوضاع القطاع الاقتصادية سيكون بناء على الارقام التفصيلية ، وليس على الارقام الاجمالية . وقبل الدخول في مناقشة دلالات الارقام التفصيلية ، وبالتالي الاثار الاجتماعية لنمو قطاع التجارة ، فاننا سنتوقف قليلا امام مؤشرات الارقام الاجمالية لتجارة قطاع غزة .

تبين الارقام المعطاة لنا ، ان التجارة في قطاع غزة قد حققت قفزة على صعيد الواردات والصادرات ، اذ تزايدت الواردات بين عامي ١٩٥٩ — ١٩٦٦ ، ٣ر٤٨ مرة ، كما تزايدت الصادرات خلال الفترة نفسها ٥٠ر٥ مرة . وعلى الرغم من نسبة تزايد الصادرات كانت اعلى من تزايد الواردات ، فقد ازداد العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة نفسها. هذه الفجوة كانت تغطى بأموال العاملين في الخارج ، الامر الذي قلل من الاثار السلبية لاوضاع التجارة في القطاع ، ولكن هذا لا ينفي الخطر الكامن في اعتماد تجارة غزة على موارد لا يستطيع القطاع ان يتحكم بها ، وهي رهن اي تبدلات في الدول التي يعمل بها الموظفون الغزيون ، فقرار سياسي واحد لهذه الدولة او تلك كفيل بتعريض تجارة قطاع غزة ، واوضاعه الاقتصادية عموما ، لذبذبات خطيرة جداً .

يعتمد قطاع غزة اعتمادا رئيسيا على الحمضيات التي تشكل حوالي ٩٠٪ من صادراته ، الامر الذي يجعله عرضة للخطر الذي يتهدد البلدان التي تعتمد في انتاجها على « محصول سلعة واحدة » ، ويكفي ان يتعرض السوق الدولي للحمضيات الى تقلبات او مضاربة ، او ان يصاب المحصول بآفة زراعية ، لكي يتعرض الوضع الاقتصادي برمته الى هزة كبيرة جدا .